

قضايا بحثية ١

إعداد الباحث

عطيہ محمد الزهراني

251001250

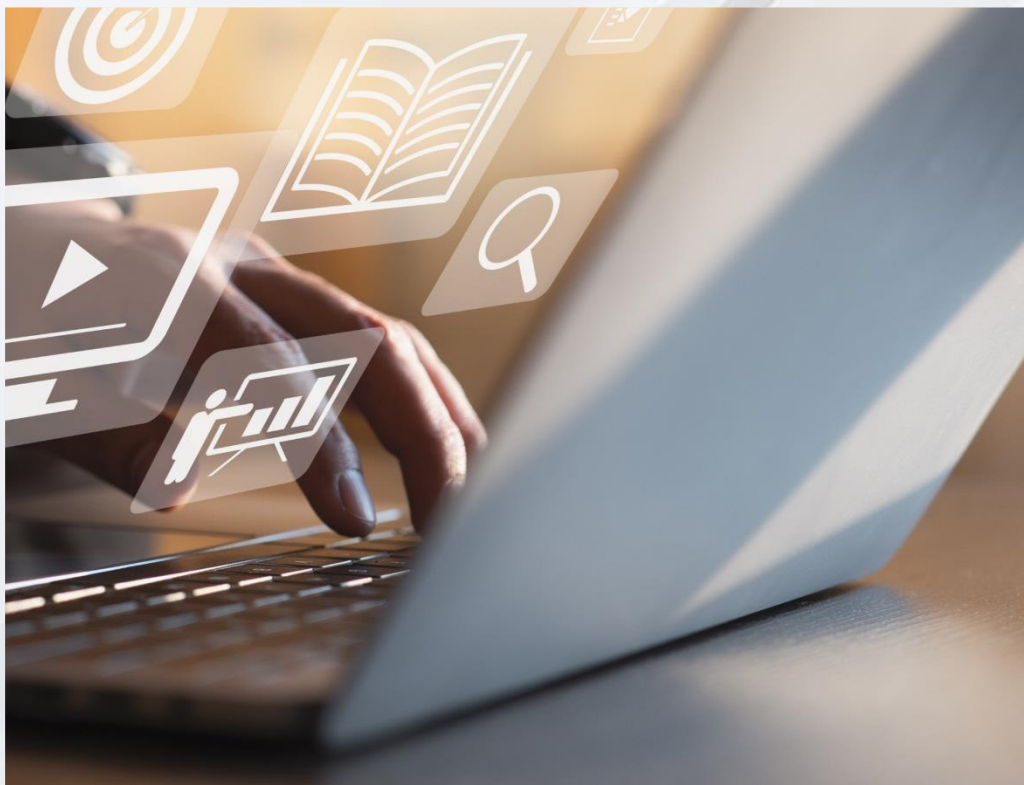


إشراف د: هبة القصبي

Chapter

01

التكليف الثالث



رابط البحث العلمي

قضايا بحثية - العنوان

يتضح من خلال عنوان البحث "تأثير خصائص مجلس الإدارة، أداء الشركة وهيكل الملكية على تعويضات الإدارة التنفيذية" أنه سيتم دراسة تأثير المتغيرات المستقلة:

- خصائص مجلس الإدارة
- أداء الشركة
- هيكل الملكية.

على المتغير التابع:

- تعويضات الإدارة التنفيذية.

وهو عنوان شامل للغاية وغير محدد النطاق من عدة نواحي:

المتغيرات المستقلة غير محددة حيث إن خصائص مجلس الإدارة كثيرة ومتنوعة وأداء الشركة له أنواع، مثلاً يختلف الأداء التنفيذي عن الأداء المالي عن الأداء الإنتاجي... الخ، كما لم يتم ذكر نطاق تطبيق الدراسة بشكل واضح في العنوان، بينما هو واضح في الملخص "عينة من الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية"



المجلة العربية للإدارة، مج 41، ع 3 - سبتمبر (أيلول) 2021

تأثير خصائص مجلس الإدارة، أداء الشركة
وهيكل الملكية على تعويضات الإدارة التنفيذية

د. محمد فيصل حسن

أستاذ المحاسبة المساعد

قسم المحاسبة - كلية إدارة الأعمال

جامعة الملك فيصل بالأحساء

المملكة العربية السعودية

قضايا بحثية - المستخلص

الملخص

لا يمكن حصر العوامل المؤثرة على تعويضات الإدارة التنفيذية، ولكن هذه الدراسة تسعى لمعرفة تأثير خصائص مجلس الإدارة، أداء الشركة وهيكل الملكية على هذه التعويضات. وذلك من خلال اختبار تأثير هذه المتغيرات على تعويضات الإدارة التنفيذية، على عينة من الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة تحليل الارتباط لاختبار صحة فرضيات الدراسة. واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار لتقدير نموذج الدراسة. توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط ضعيف جداً بين تعويضات الإدارة التنفيذية وعدد الأعضاء المستقلين والأعضاء الأجانب بمجلس الإدارة، كما توصلت إلى أن ملكية كبار المساهمين هو المتغير الوحيد الذي يملك قدرة على تفسير التباين في تعويضات الإدارة التنفيذية. أوصت الدراسة بالحد من تضارب المصالح بين الملاك والإدارة من خلال ربط تعويضات الإدارة بأداء الشركة.

الكلمات المفتاحية: أداء الشركات، تعويضات الإدارة التنفيذية، مجلس الإدارة، هيكل الملكية.

هدفت الدراسة إلى فهم تأثير خصائص مجلس الإدارة وأداء الشركة وهيكل الملكية على تعويضات الإدارة التنفيذية في الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية. استخدم الباحث في دراسته تحليل الارتباط والانحدار لاختبار الفرضيات، ذكر الباحث بعض هدف الدراسة ويعرض نتائج وتوصيات الدراسة.

لذا ومن خلال قراءة المستخلص يمكننا القول إن الملخص يقدم فكرة جيدة وشاملة عن محتوى الدراسة ويثير اهتمام القارئ.

قضايا بحثية – المقدمة

المقدمة

نشأت نظرية الوكالة نتيجة للفصل بين ملكية الشركة وإدارتها، يرى (Jensen and Meckling, 1976) أن زيادة حجم الشركات واتساع نطاقها أدى لانفصال الملكية عن الإدارة وظهور طبقة المديرين، من هنا بدأت علاقات الوكالة. فالوكالة عبارة عن عقد يقوم فيه الملاك (الموكل) بتفويض المديرين (الوكيل) للقيام بإدارة الشركة نيابة عنهم. وأهم شروط هذا العقد قيام الوكيل (المديرون) بأداء مسؤولياتهم بما يحقق ويعظم مصلحة الموكل (الملاك) وذلك مقابل حصول الوكيل على الأجر المناسب نظير قيامه بمسؤولياته. وعلى أساس هذا المفهوم تصف هذه النظرية الشركة على أنها مجموعة علاقات تعاقدية بين الأطراف ذوي المصالح المشتركة فيها، تركز هذه العلاقات وفقاً لدراسة (Bebchuk et al., 2002) على أن كلا الطرفين يعرف مصالحته، لذا يسعى إلى تعظيم منافعه، هذه المنافع هي التي ستحدد في النهاية تصرفاته وقراراته، كما إن الوكيل سيسعى إلى تعظيم منفعة حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحة الموكل، الأمر الذي سيؤدي إلى تضارب المصالح. مما يوجب وجود آليات تحد من التصرفات الانتهازية من جانب الإدارة. يعد وجود مجلس الإدارة إحدى أبرز الآليات التي تعمل للإشراف على عمل الإدارة. وتقوم الفكرة على مبدأ ديمقراطي حيث ينتخب أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين للعمل بما فيه مصالحهم. ونظراً إلى أهمية الدور المفترض أن يقوم به هذا المجلس تدخلت معظم التشريعات في معظم الدول العالم لضرورة تشكيل المجلس وتحديد تركيبته ومؤهلات أعضائه واللجان التي يتكون منها، بهدف تعظيم الدور الإشرافي والرقابي الذي يقوم به (Lin et al., 2011).

اشتملت المقدمة على التعريف العام لمعنى الوكالة وتاريخها، ثم تنتقل إلى مفهوم الشركة والمصالح فيها وتعود لتقارن بين نظرية الوكالة ونظرية الهيمنة الإدارية، ورغم إضافة الباحث لبعض الدراسات السابقة فيها إلا أنها لم تغط المقدمة متغيرات الدراسة بشكل كافٍ ولم تتطرق إلى بعضها أبداً، إنما ركزت على الجذور النظرية العلمية للعلاقة بين المتغيرات وعلى الفجوة العرفية التي تسدها الدراسة في المملكة العربية السعودية فقط.

قضايا بحثية – مشكلة الدراسة

تم تحديد مشكلة الدراسة بالاعتماد على الجدل الحاصل في الدراسات السابقة بين فئات من الباحثين في المجال الإداري:

الأولى: تتبنى فكر أهمية التعويضات التنفيذية في تحقيق مصالح مجلس الإدارة.

الثانية: تتبنى فكر ضرر التعويضات التنفيذية المستمر على مصالح مجلس الإدارة على المدى البعيد.

الثالثة: تتبنى فكر الارتباط بين التعويضات التنفيذية والجهة المسيطرة على سير العمل، حيث يزداد تأثير التعويضات بارتباط الإدارة بالمالك.

مشكلة الدراسة واضحة ومهمة وتُعنى بالواقع السعودي بشكل مباشر، إلا أنه لم تتم صياغتها على شكل سؤال رئيسي وأسئلة فرعية.

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة

مشكلة الدراسة

تقدم آليات حوكمة الشركات طريقة لكيفية التعامل مع المشكلات الناتجة من الوكالة. أي أن الهدف الرئيس لحوكمة الشركات هو التعامل مع مشكلات الوكالات وفقاً لدراسة (Jensen and Meckling, 1976) أن مجلس الإدارة يمثل مصالح المساهمين (الموكل)، بينما تمثل الإدارة (الوكيل) أهدافها المتمثلة في تحقيق مصالحها، عليه فإن أهداف الإدارة ومجلس الإدارة مختلفة. ترى دراسات عديدة أن التعويض الذي يدفع للإدارة التنفيذية يحد من المشكلات الناتجة من الوكالة ويقلل من تكلفة الوكالة (Kee and Pillay, 2003) أي أن تعويضات الإدارة التنفيذية تضمن تحقيق مصالح الإدارة (الوكيل)، وبالتالي تحرص الإدارة على حماية مصالح المساهمين. في المقابل يرى عدد من الباحثين أن العلاقة بين تعويضات الإدارة وأداء الشركة سوف تحل مشكلات الوكالة بين المدير والوكيل، حيث يؤدي هذا الربط إلى زيادة مشاركة المخاطر بين الطرفين. ومع ذلك، ستؤدي هذه الطريقة إلى زيادة غير محدودة في تكاليف الوكالة وتجعل الإدارة تهتم فقط بأداء الشركة على المدى القصير، وبالتالي تجاهل النمو على المدى الطويل (Lin, 2011). بالإضافة لما سبق تقدم دراسات أخرى مثل دراسة (Tosi et al., 1999) تفسيراً آخر، حيث ترى أن تعويضات المديرين التنفيذيين تتأثر بالجهة المسيطرة، ففي الشركات التي يسيطر عليها الملاك تتأثر تعويضات الإدارة التنفيذية بأداء الشركة، أما في الشركات التي تسيطر عليها الإدارة التنفيذية ستكون تعويضات الإدارة التنفيذية أقل تأثراً بأداء الشركة.

قضايا بحثية – أهمية الدراسة

لم يتطرق الباحث في بحثه إلى عنصر أهمية الدراسة بشكل واضح في البحث، فيما عدا أنه نوّه في نهاية المقدمة عن الفجوة المعرفية التي تسدها الدراسة.

كذلك فلم يُشار إلى الأهمية النظرية أو العملية أو الجهات المستفيدة منه أو مدى الحاجة إليه في القطاع المنظمات السعودي، علماً أن الدراسة تعتبر فريدة ومفيدة على أرض الواقع وقد توصلت إلى نقاط مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار بالنسبة لصانعي القرار السعوديين، إلا أن غياب فقرة أهمية الدراسة قلل فرصة جذب الاهتمام من الاطلاع الأول عليها.

الدراسات التي غطت هذا الجانب من البحث تمت بشكل أساسي في البلدان الصناعية المتقدمة، يقابل ذلك ندرة في الدراسات المشابهة التي تدرس الأسواق الناشئة في الدول النامية، للمساعدة في ملء هذا الفراغ سعت هذه الدراسة لمعرفة تأثير أداء الشركة، خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة، بالشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية.

Chapter
07

قضايا بحثية – أهداف الدراسة

لم يُشار في أهداف الدراسة على مجال التطبيق ولم تكن الأهداف مصاغة بطريقة الأهداف الذكية، إلا أنها وضحت العوامل الدقيقة التي سيتم تناولها عند إجراء الدراسة بالنسبة للمتغيرات:

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- معرفة تأثير خصائص مجلس الإدارة، هيكل الملكية وأداء الشركة على تعويضات الإدارة التنفيذية.
- 2- قياس الارتباط بين خصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس، عدد الأعضاء المستقلين بالمجلس وعدد الأعضاء الأجانب) وتعويضات الإدارة التنفيذية.
- 3- قياس الارتباط بين أنماط هيكل الملكية (ملكية كبار المساهمين وملكية المستثمرين الأجانب) وتعويضات الإدارة التنفيذية.
- 4- قياس الارتباط بين أداء الشركة وتعويضات الإدارة التنفيذية.
- 5- حث واضعي السياسات على الاهتمام بالمتغيرات المؤثرة على تعويضات الإدارة التنفيذية.

معرفة تأثير خصائص مجلس الإدارة، هيكل الملكية وأداء الشركة على تعويضات الإدارة
الهدف العام التنفيذة

قياس الارتباط بين خصائص مجلس الإدارة "حجم المجلس، عدد الأعضاء المستقلين بالمجلس
وعدد الأعضاء الأجانب" وتعويضات الإدارة التنفيذية.
هدف مخصص

قياس الارتباط بين أنماط هيكل الملكية "ملكية كبار المساهمين وملكية المستثمرين
الأجانب" وتعويضات الإدارة التنفيذية.
هدف مخصص

قياس الارتباط بين أداء الشركة وتعويضات الإدارة التنفيذية.
هدف غير مخصص

أقرب أن تكون
توصية وليس
هدف
حث واضعي السياسات على الاهتمام بالمتغيرات المؤثرة على تعويضات الإدارة التنفيذية

قضايا بحثية – الإطار النظري

أوردت الدراسة خلال سرد الدراسات السابقة لمحة معرفية عن كل متغير وكل مفهوم خاص بالدراسة، وفسرت العلاقة بينها في ضوء استنتاجات الباحثين القدماء إلا أنها لم تضع تعاريف خاصة بها، أيضاً تم ذكر الأبعاد الفرعية للمتغيرات الرئيسية:

عدد الأعضاء الأجانب	عدد الأعضاء المستقلين بالمجلس	حجم المجلس	خصائص مجلس الإدارة	المتغيرات المستقلة
ربحية السهم	معدل العائد على الاستثمار		أداء الشركة	
ملكية المستثمرين الأجانب	ملكية كبار المساهمين		هياكل الملكية	
تعويضات الإدارة التنفيذية				المتغير التابع

قضايا بحثية – الدراسات السابقة

فروض الدراسة

يتضمن هذا الجزء من الدراسة صياغة وبناء فروض الدراسة، والتأصيل العلمي لهذه الفروض من خلال الدراسات السابقة.

خصائص مجلس الإدارة

يساهم مجلس الإدارة في تحقيق أهداف الشركة من خلال وجوده في قمة هرم التنظيم الإداري للمنشأة، ويلعب المجلس دوراً مهماً في اتخاذ القرارات. لكن الجدل يثار حول مساهمة هذه المجالس في عملية اتخاذ القرارات، يرى عدد من الباحثين (Vafeas, 1999) (Mace, 1971; Norburn and Grinyer, 1974) أن مجالس الإدارة لم تقدم سوى مساهمة ضئيلة في وضع الاستراتيجيات واتخاذ القرارات، وأن الدور الرئيس في هذا الأمر يقوم به المديرين التنفيذيين، بينما اعترف (Boulton, 1978) بأن الدور الاستراتيجي لمجلس الإدارة أخذ في التطور. نتيجة للأزمات المالية ولتجاوزات الشركات وما تبعها من فضائح مالية. وبسبب الضغوط المستمرة من أصحاب المصالح تم تجديد الاهتمام بمجالس الإدارة في العقد الأخير من القرن العشرين (Haniffa and Cooke, 2002). ولا زال هذا الاهتمام قائماً. أدى هذا الاهتمام إلى توسيع وزيادة الأدوار التي يقوم بها مجلس الإدارة في إدارة الشركة (الكردى، 2018). ظهر هذا الاهتمام في وضع مبادئ حوكمة الشركات التي سعت لتوسيع أدوار مجلس الإدارة (Bart and Bontis, 2003).

ظلت طريقة مساهمة مجلس الإدارة في توجيه وإدارة الشركة مدخلاً للعديد من الدراسات، ومثار اهتمام الكثير من الباحثين، من ضمن هذه الدراسات، الدراسات المتعلقة بتعويضات ومكافآت الإدارة التنفيذية. وفقاً لنظرية الوكالة فإن هناك علاقة إيجابية بين الأداء المالي للشركة وتعويضات الإدارة التنفيذية، حيث يشير مؤيدو نظرية الوكالة إلى أن ربط التعويض بالأداء يؤدي إلى زيادة مشاركة المخاطر بين الموكل (المساهمين) والوكيل (الإدارة)، مما يؤدي لتدعيم المصالح المشتركة بين الطرفين (Fama and Jensen, 1983). لكن الدراسات التجريبية قدمت نتائج بعضها يؤكد ما ذهب إليه مؤيدو نظرية الوكالة وبعضها يخالف ذلك.

تم الرجوع إلى دراسات من المجال الزمني ما بين الأعوام من (١٩٧٦ - ٢٠١٩) لكن أغلب الدراسات تعتبر قديمة نسبياً، وتم الأخذ بالدراسات العربية أحياناً والدراسات الأجنبية غالباً، إلا أن الدراسات المتعلقة بواقع مؤسسات المملكة العربية السعودية شبه معدومة فيما عدا المستندات والملفات الرسمية.

تم تجميع نقاط الاتفاق في الدراسات السابقة على شكل عبارات تم اعتمادها كفروض للدراسة، أما الاختلاف فيما بينها فقد سبق ووضحه الباحث في المقدمة، وقد تم اختيار الدراسات بشكل صحيح لأنها جميعاً تمس لموضوع الدراسة بشكل مباشر.

قضايا بحثية – فرضيات الدراسة

ليس هناك مستويات للفروض (رئيسية وفرعية) وتم أخذها جميعاً بنفس المستوى:

- هناك ارتباط طردي بين مجلس الإدارة الذي يقل عن المتوسط وتعويض الإدارة التنفيذية.
- هناك ارتباط عكسي بين زيادة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة وتعويضات الإدارة التنفيذية.
- هناك ارتباط طردي بين وجود أعضاء أجنبى بمجلس الإدارة وتعويضات الإدارة التنفيذية.
- هناك ارتباط طردي بين ملكية كبار المساهمين وتعويضات الإدارة التنفيذية.
- هناك ارتباط طردي بين الملكية الأجنبية وتعويضات الإدارة التنفيذية.
- هناك ارتباط طردي بين أداء الشركة وتعويضات الإدارة التنفيذية.

بسبب عدم وجود تساؤلات للبحث واضحة فلا يمكن الربط بينها والفروض التي ذكرها الباحث في دراسته.

قضايا بحثية – نموذج الدراسة

$$CO = \beta_0 + \beta_1 BS + \beta_2 IM + \beta_3 FM + \beta_4 SW + \beta_5 FW + \beta_6 ROI + \beta_7 EPS$$

حيث:

- β_0 تمثل الثابت
- CO تمثل تعويضات الإدارة التنفيذية.
- IM تمثل الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة.
- SW تمثل ملكية كبار المساهمين.
- ROI تمثل العائد على الاستثمار.
- $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7$ تمثل قيم متغيرات الدراسة.
- BS تمثل حجم مجلس الإدارة.
- FM تمثل الأعضاء الأجانب بمجلس الإدارة.
- FW تمثل ملكية المستثمرين الأجانب.
- EPS تمثل ربحية السهم.

جدول رقم (1)

متغيرات الدراسة وطرق قياسها

المتغيرات	طريقة القياس
المتغيرات المستقلة	
أولاً: فاعلية مجلس الإدارة:	
1- حجم مجلس الإدارة.	متغير حقيقي يمثل عدد أعضاء مجلس الإدارة.
2- وجود أعضاء مستقلين بمجلس الإدارة.	متغير حقيقي يمثل عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.
3- وجود أعضاء أجانب بمجلس الإدارة.	متغير حقيقي يمثل عدد أعضاء مجلس الإدارة الأجانب.
ثانياً: هيكل الملكية:	
1- ملكية كبار المساهمين.	متغير حقيقي لنسبة ملكية كبار المساهمين.
2- ملكية المستثمرين الأجانب.	متغير حقيقي لنسبة ملكية المستثمرين الأجانب.
ثالثاً: أداء الشركة:	
1- معدل العائد على الاستثمار.	متغير حقيقي لقيمة العائد على الاستثمار.
2- ربحية السهم.	متغير وهي (1) إذا كانت ربحية السهم أكبر من المتوسط. متغير وهي (0) إذا كانت ربحية السهم أقل من المتوسط.
المتغير التابع	
-تعويضات الإدارة التنفيذية.	متغير حقيقي لقيمة تعويضات كبار التنفيذيين.

المصدر: من اعداد الباحث.

يعبر نموذج العلاقات المتوقعة بين متغيرات الدراسة عن الأبعاد الفرعية للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على التابع المستقل ويوضح الباحث أيضاً المراد به من كل رمز، ثم يوضح في جدول القيم المتوقعة للمتغيرات وطريقة التمييز بينها.

قضايا بحثية – منهجية الدراسة

منهجية الدراسة	
مصادر جمع البيانات	تقارير مجالس إدارات الشركات.
	القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية
المجتمع	الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية خال العام ٢٠١٨، والبالغ عددها ٢٠٧ شركة، موزعة على ١٥ قطاع.
العينة	بعد استبعاد (القطاعات المالية) تم أخذ عينة عشوائية تتكون من ٧٥ شركة وتمثل ٣٤,٥٪ من المجتمع.
الأساليب الإحصائية	تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة.
المستخدمة	تحليل الانحدار لتقدير نموذج الدراسة.

التحليل الإحصائي

استخدم تحليل البيانات الإحصائي SPSS، وأوجدت الدراسة الارتباط بين المتغير التابع ومتغيرات الدراسة المستقلة إحصائياً، كما درست المتغيرات التي أدخلت في معادلة الانحدار " ملكية كبار المساهمين " وكان المتغير المستقل الوحيد الذي أبدى ارتباطاً بينه وبين التعويضات التنفيذية و المتغيرات المستبعدة من معادلة الانحدار " حجم المجلس – أعضاء مستقلين – أعضاء أجانب – ملكية أجانب – العائد على الاستثمار – ربحية السهم "

قضايا بحثية – النتائج والتوصيات

نتائج وتوصيات الدراسة تشير إلى وجود ارتباط ضعيف جداً بين تعويضات الإدارة التنفيذية وعدد الأعضاء المستقلين والأعضاء الأجانب بمجلس الإدارة، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن ملكية كبار المساهمين هو المتغير الوحيد الذي يملك قدرة على تفسير التباين في تعويضات الإدارة التنفيذية.

أوصت الدراسة بالحد من تضارب المصالح بين الملاك والإدارة من خلال ربط تعويضات الإدارة بأداء الشركة.

وكذلك في تحديد مدى مساهمة الدراسة في تفسير النتائج ومدى اتفاقها أو اختلافها مع الأدبيات وأسباب ذلك من وجهة نظر مؤلف الدراسة، إضافة إلى تحديد ما إذا كانت أهداف الدراسة قد تحققت، وتوضيح الارتباط بين نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة بشأنها وإمكانية تطبيق تلك التوصيات على الواقع العملي، وأخيراً ما إذا كانت هناك توصيات ومقترحات بشأن البحوث المستقبلية مقترحة على جمهور الباحثين.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

